أثر المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على المقترضين في الأردن: (دراسة اجتماعية اقتصادية)

إسماعيل الزيود*

ملخّص

تهدف الدراسة للتعرف إلى الدور الذي يقوم به صندوق التنمية والتشغيل في الأردن للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال القروض التي يقدمها للمستفيدين من كلا الجنسين في مختلف محافظات المملكة، وتهدف في الوقت نفسه معرفة ما توفره المشاريع الممولة من فرص عمل للمقترضين على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، فضلاً عن محاولتها التعرف إلى ما توفره هذه المشاريع من فرص للاستثمار الآمن ولاسيما للمرأة الأردنية في المدينة والريف والبادية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تحليل مضامين البيانات المتصلة بالمشاريع التي مولها الصندوق لعامي (2013 –2014). وفي هذا الصدد أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات أن المشاريع الممولة استطاعت أن تحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المحافظات التي موّل الصندوق المقترضين فيها، وأظهرت الدراسة أن أعلى نسبة لفرص العمل التي وفرتها القروض كانت في مدينة عمان، وكانت المرأة هي المستفيدة من هذه القروض أكثر من الرجل وتوصي الدراسة، وفي ضوء هذه النتائج، بضرورة إنشاء مؤسسات تسويقية للمنتجات الصناعية والزراعية والحرفية التي أوجدتها هذه المشاريع الصغيرة، والعمل على تحفيز المقترضين بمزايا ضريبية رمزية، وعمل برامج تؤمن للمقترضين ديمومة مشاريعهم والتوسع فيها.

الكلمات الدالة: المشاريع الممولة، قروض، تنمية، السوية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق التنمية والتشغيل.

المقدمة

تعد مشروعات صندوق التنمية والتشغيل من أهم المشروعات التنموية المرتبطة بالمجتمع الأردني، ولا سيما المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى تقديم المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لجميع الفئات المستهدفة من قبل الصندوق منذ عام 1992 حتى يومنا هذا، إذْ بلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق عام 2012 (18,225,445) دينار استفاد منها (8105) مقترض وفرت (7700) فرصة عمل دائمة وموسمية على مستوى محافظات المملكة في المجالات الصناعية والحرفية والخدمات والسياحة، للأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو متدني للدخل أو تلك العاطلة عن العمل والإسهام في محاربة الفقر والبطالة وترسيخ ثقافة العمل الحر.

وبالرغم من أن مشكلتي الفقر والبطالة تعتبر من المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية والمتقدمة إذ عالجت المنظمات الدولية هذه الظاهرة لعقود طويلة إلا أن ظاهرة الفقرة والبطالة زادت اتساعاً على مستوى العالم حيث أصبح خمس سكان العالم تقريباً يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء مجردين من الحدود الدنيا لغرض العيش الكريم (التقرير الاقتصادي السنوي 2012).

وتبلغ أهمية القروض الممولة من صندوق التنمية والتشغيل لمحاربة الفقر والبطالة بأنها استهدف المرأة في عملية التنمية والتمكين الاقتصادي، ولا سيما لدى النساء اللواتي مازلن

*قسم الاجتماع، الجامعة الاردنية.

تاريخ استلام البحث 2018/11/14 وتاريخ قبوله 2019/9/5.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق

يعانون التهميش الاقتصادي والسياسي رغم من الاعتراف بإسهامهن في صمود الأسرة الفقيرة كعناصر مؤثرة في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تفعيل المشاركة في العمل والإنتاج للحد من البطالة والفقرة وزيادة دخول النساء والشباب وتحسين معيشتهم من خلال التنمية المستدامة على مستوى الريف والحضر.

وخلق الظروف المناسبة لتفعيل دورهن في دائرة العمل والإنتاج وذلك لتخفيف معدلات البطالة والفقر وزيادة فاعلية التنمية التي تمكن من زيادة دخولهن ودفع مستوى معيشتهن من خلال التنمية المستدامة (وسيتار معروف، 2005).

وإن زيادة أعداد الخريجين من الجامعات أدت إلى زيادة البطالة والفقر، وذلك لعدم توافق الخطط والرؤى من المؤسسات المعنية بربط التعليم بسوق العمل ووضع خارطة للتوزيع بحسب الاحتياجات والكفاءة، وهذا سوف يساعد على الحد من البطالة والفقر والمعوقات الأساسية وجعل السياسات الاقتصادية مرتبطة بالسياسات التعليمية.

وبهذا يحاول صندوق التنمية والتشغيل وضع خطط للمشاريع متناهية الصغر والتي لها دور إيجابي في محاربة البطالة والفقر وتوفير فرص العمل مما يُسهم في تحريك عجلة العمل الريادي والتوظيف الذاتي التي تؤدي إلى زيادة الدخل وتحقيق التنمية المستدامة(صندوق التنمية والتشغيل 2012).

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء على المشاريع التي مولها صندوق التنمية والتشغيل وأثرها في الحد من البطالة والفقر وسوف تقوم هذه الدراسة بتحليل الواقع الراهن للمشروعات وأثر القروض على المستفيدين وأثرها على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً على مستوى الحضر والريف.

وتعنى هذه الدراسة بتحليل دور صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة والفقر وهي من أبرز التحديات التي تواجه الأردن، إذْ تشير الإحصائيات الرسمية للربع الثاني من عام 2013 إلى أن نسبة الباحثين عن العمل من حملة البكالوريوس فأعلى من الذكور 24,4% مقابل 71,3 للإناث، والأمر الذي يتطلب إيجاد حلول ناجعة وسريعة لهذه المشكلة، وهناك إجماع محلي وعالمي على أن أفضل الحلول وأكثرها ديناميكية هي تشجيع العمل الريادي والتوظيف الذاتي لمجموعة الشباب العاطل عن العمل وشريحة الفقراء والنساء المحرومات وغير مستغلات في المجتمعات المحلية غير مستغلة رغم المحاولات الجادة من قبل الدولة في إشراك المرأة وإدماجها في سوق العمل بهدف تخفيض فجوة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردية التي لا تتجاوز 15% بحسب أرقام رسمية صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة (2012).

إلا أن النظرة التشغيلية من قبل وزارة العمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي أدركت أهمية تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي لطاقات الشباب والنساء الراغبات في العمل التنموي من خلال توفير التمويل والتوعية والتدريب للفئات المستهدفة من ذوي الدخل المتدني والباحثين عن العمل والمؤهلين علمياً وحرفياً أو الأشخاص المحتاجين تدريب مهني وتمويل للمشاريع الصغيرة أو المتوسطة لتوفير الإمكانات التي تشجع على التنمية المستدامة وعدم التهافت على الوظائف الحكومية (صندوق التنمية والتشغيل 2012، ص12).

تساؤلات الدراسة:

1. ما دور صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة والفقر في المجتمع الأردني؟
2. هل حققت المشروعات الممولة فرص عمل للمقترضين على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي؟
3. هل تعد المشروعات الممولة فرصاً للاستثمار الآمن، وتمكين المرأة بالمشاركة في العمل الاقتصادي والاجتماعي.؟
4. ما المشكلات التي تواجه المقترضين وإنعكاسها على الأسرة والمجتمع المحلي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الرؤية التي ينشدها صندوق التنمية والتشغيل في تحقيق الريادة من خلال تحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والميكروية للحد من البطالة والفقر، وتكون المؤسسة الأقدر على تحقيق أعلى نسبة مشاركة من الشباب والنساء والمجتمع المحلي الحضري والريفي. ولكي يحقق دعم التنمية المستدامة على المستوى الوطني وجعل العمل المهني والحرفي من أهم الوسائل المتاحة أمام هذه الفئات المستهدفة لكي يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (رؤية ورسالة صندوق التنمية والتشغيل، 2012، ص 4).

أهداف الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها، فقد تم صياغة الأهداف التالية:

- التعرف على دور صندوق التنمية والتشغيل في الحدّ من البطالة والفقر في المجتمع الأردني.
- التعرف من مدى توفر فرص العمل على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي للمقترضين.
- مدى تمكين المشروعات الممولة للمرأة في المشاركة في العمل الاقتصادي والاجتماعي.
- التعرف على المشكلات التي تواجه المقترضين وإنعكاسها على الأسرة والمجتمع المحلي.

الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات السابقة أهمية دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلال البحوث والدراسات المنشورة سوف نتحدث عن الدراسات ذات الصلة كما يلي:

تناولت الدراسة الأولى دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر دراسة تحليلية لمحافظة المفرق (محمود الحايك، 2007) هدفت إلى تحديد ومعرفة أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدخل وتحسين مستوى المعيشة وأسباب فشل بعض المشاريع وكيفية تحويلها إلى مشاريع وسياسات ودراسة الجدوى والخبرة والتدريب والمتابعة ودورها في الوصول إلى الأهداف المرجوة إذْ شملت عينة الدراسة 141 مستفيد من قروض المؤسسات الحكومية والأهلية للمدة ما بين 2000–2005 واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي في التحليل والتمثيل، وقد أظهرت نتائج الدراسة نسبة نجاح المشاريع وهي32.5% والمشاريع متوسطة النجاح37.6% التي فشلت بنسبة29.8% كانت من المشاريع التي لم يعد لها أي دراسة جدوى أو تدريب المنتفعين التي لم تحقق أي قرض عمل ملائمة أو تحسين أدى المشروعات والذي لم يطرأ عليها أي تغيير، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل المؤثرة إلى دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة وكما أظهر ذلك اختبار مربع كأي: كأسباب الرغبة في تأسيس المشروع والتعاون مع جهات مختصة في تسويق الإنتاج وكفاية الفرص ومقدار الفائدة أو المرابحة "الإسلامية ودراسات الجدوى والتدريب والمتابعة واشتراط التفرغ الكامل للعمل في المشروع وقد أوصت الدراسة إلى عدم تحويل المشاريع الصغيرة إلا بعد إجراء دراسات جدوى، وضرورة تفعيل المتابعة للمشاريع وإيلاء التدريب اهتماماً خاصاً، ورفع سقف التمويل مع إمكانية إعادة النظر في مقدار الفائدة أو المرابحة الإسلامية.

ودراسة(لارا، الحديد) (2010) بعنوان أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة هدفت الدراسة إلى حصر جميع المؤسسات المتخصصة والعاملة في مجال الإقراض في الأردن وتصنيفها إلى قطاعات حكومية أو محلية خاصة أو دولية تعمل من أجل معالجة ومواجهة مشكلتي الفقر والبطالة. استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي وأوضحت الباحثة أن زيادة المشاريع الشخصية الصغيرة التي تعمل على تحسين أوضاع الفقراء المستفيدين من تلك التحويلات والقروض أظهرت دور الحكومات الأردنية المتعاقدة في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التخطيط التنموي الذي يدخل في نطاق تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وإحلال مرحلة التكيف الهيكلي ووضع الاستراتيجيات التي عززت دور صناديق العون الاجتماعي وخدمة الأمان الاجتماعي وبينت الباحثة في دراستها أهم المؤسسات الإقراضية ومقارنتها بالأثر على المجتمع المحلي وبمؤسسات إنمائية أخرى، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1) أن نسبة ثلاثة أرباع المقترضين كانت لهم مشاريع إنتاجية ناجحة وأن الربع من المشاريع كانت فاشلة أو مهددة بالفشل وأن نسبة النصف من العينة تقريباً كانوا من النساء وقد شجعت الجهات الدولية المانحة تمكين المرأة في العملية الإنتاجية المتوسطة والصغيرة.
2) إسهام القروض الفقيرة في المجتمع المحلي الأردني في توفير فرص العمل للعاطلين والفقراء وعدم الإنتظار للوظيفة الرسمية.
3) بينت الدراسة تنوع التمويل الخاص بالقطاعات الإنتاجية المختلفة منها الصناعية اليدوية والخدمات والتجارة والسياحة والزراعة وغيرها.
4) ساعدت هذه المشاريع في تلبية الاحتياجات

الأساسية للأسرة.

5) هناك إخفاقات في بعض المشاريع بسبب عدم تقديم التدريب الكافي لإدارة المشروعات الصغيرة، وبالتالي يعني ذلك أهمية التدريب.

وتناولت دراسة (الدمّاغ، 2010) تحليل دور الاقراض في تنمية المشاريع الصغيرة للمرأة في قطاع غزة لما لها من دور في الحد من مستوى الفقر، وتحسين المستوى المعيشي، إذ تم اختيار عينة عشوائية تكون من (130) مشروعاً نسائياً من ثلاث جهات تمول المشاريع (مؤسسة فاتن، ومؤسسة الإغاثة الإسلامية، ودائرة التمويل الصغيرة بالأونرا) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الكثير منهم يفضلون أساليب الإقراض الإسلامي لاسيما القرض الحسن، وأظهرت الدراسة شدة المنافسة التي تواجهها المشاريع النسائية من منتجات أخرى مثل: المنتجات العينية لذلك لابد من وجود هيئة ترعى وتتابع المشروع.

وأما دراسة (الوقفي والقواسمة، 2011) هدفت إلى إظهار واقع المشروعات الصغيرة في الأردن من وجهة نظر القائمين عليها، ومعرفة النواحي الإيجابية (نقاط القوة) من هذه المشروعات ونقاط الضعف التي واجهت القائمين عليها والتعرف على دور هذه المشروعات وإسهاماتها في الاقتصاد الوطني والحد من مشكلة البطالة، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبيان لجمع البيانات تكونت من ثلاثة أقسام، وتم توزيعها على أفراد العينة التي بلغت(360) فرداً يمثلون(120) مشروعاً صغيراً تمثل أربيع (40) مهنة مختلفة.

ودراسة زاهر، العابد (2011) بعنوان تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجربة الاتحاد الأوروبي. وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإبداع والابتكار في تنشيط وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استعراض تجربة الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر أحد التجارب الرائدة عالمياً والتي استطاعت بفعلها هذه المؤسسات في تنمية قدراتها الإبداعية، ومن ثم المحافظة وتوسيع مكاسبها على المستوى المحلي والدولي،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وهي حالة الاتحاد الأوروبي، وقد خلصت هذه الدراسات إلى عدة نتائج أهمها:

1. ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات الدولية التي تتطلب القيام بأنشطة البحث والتطوير وعدم السماح لمواردها القيام بتلك الأنشطة.
2. تدابير الاتحاد الأوربي التي اتخذتها في إطار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر شاملة مع إبراز مساهمتها على تبني استراتيجية الإبداع بوصفها أداة لمواجهة التحديات المحلية والدولية.
3. نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي إذا ما قارناها بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ومن خلال هذا السياق توصل الباحثين في هذه الورقة البحثية إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الناتج المحلي الخام فضلاً عن مساهمتها الفعالة في زيادة الصادرات وتنويعها.

ودراسة عبد النبي (2011) هدف الباحث من خلال الدراسة إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة في مصر، وما كان لها من أثر اقتصادي على الاقتصاد الحضري ومدى تأثيرها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً خاصة في ظل الظروف التي تمر بها معظم اقتصاديات دول العالم، وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أسهمت في إثراء الكم المعرفي حول أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، ومنها:

- أثرت خاصية تحويل المشروعات الصغيرة ضمن قانون(141) لعام 2004 في مصر لكنها خالياً من أي ضمانات تأمينية أو مزايا ضريبية.
- أصبح هذا القطاع التمويلي هو الجدار الصادر لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة والذي يتسبق من خلاله ما يشكله حوالي 80% من حجم الاقتصاد الكلي وما يحوزه على نسبة 82% من الحجم الإجمالي للعمالة.
- تواجه هذه المشروعات مشكلات عدة تعرقل في سيرها تحقيق أعلى مستويات النجاح ومنها:(ترهل إداري – ضعف في نقل الخبرات – قلة الاستفادة من تجارب الدول الناهضة في هذا المجال– ضعف التنسيق بين الدول العربية في نفس المجال).
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية.

- تفعيل دور الحكومة في دعم التنمية العربية للتنمية الصناعية AIDMO وتقوم البنوك على إدارة وتحويل وتدريب وتأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة وتعزيز التعاون الصناعي بين أقطار الدول العربية ومداولة التجارب الناجحة والاستفادة من خبرات الدول الناهضة والنمو الأسيوي.
- الاهتمام من قبل الحكومة، وأصحاب الشأن الاقتصادي في تنظيم وترويج وتسويق منتجات المشروعات الريادية واشتراك الشباب في قيادة وإدارة تلك المشروعات لزيادة خبراتهم وإنتاجهم.

ويقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها السنوي، وفي ختام هذه الدراسة قام الباحث باستعراض تجربة مصر مع المشروعات الصغيرة ودور تلك المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما بينه من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وكيفية التغلب عليها والاحتياجات الفنية لأصحاب تلك المشروعات والدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

ودراسة بعنوان مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتحرك، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل وزارة المالية، في جمهورية العراق للباحث عمر خلف قزع (2013) إذْ قام الباحث بتقييم الأثر للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة من خلال برنامج القروض الصغيرة الذي كان لها الأثر في الاكتشاف للقدرة على العمل بالاعتماد على ذات الفرد ليكون مصدر للدخل وسد حاجاته المباشرة ويحد من الفقراء والعاطلين ويفتح آفاقاً واسعة لحياة كريمة يتكافئون بها مع الآخرين ويصبحون عناصر فاعلة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

1. أن للمشروعات الصغيرة دور كبير في التمويل على الصعيد الاقتصادي في زيادة الناتج القومي وتوفير فرص العمل لإعداد متزايدة من العاطلين والخريجين، وتنوع مصادر الدخل، وتنمية المواهب، بينما على الصعيد الاجتماعي تصبح أهميتها في دفع المستوى المعيشي للمستويات الأشد فقراً للمحافظة على روح المبادرة وتحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق المشروعات العائلية.
2. تتبع خصائص المشروعات الصغيرة التي تجعلها أكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية في الدول النامية من حيث انخفاض تكلفة رأس المال للمشروع.
3. هناك العديد من المعوقات التي تواجه هذه المشروعات الصغيرة(ضعف الإنتاج، ضعف الكفاءات الإدارية والتسويقية اللازمة للترويج).

وأوصت الدراسة بسن القوانين التي تنظم وتعظم دور المشاريع الصغيرة، وضرورة تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحرفي للمجتمع لجميع الراغبين في إظهار مواهبهم في إقامة مشاريعهم الخاصة، وضرورة أن تقوم الحكومة بتشريع القوانين المضافة للنهوض بالمجتمع المحلي وحماية وتشجيع الصناعة الوطنية.

الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة مازومدار (Mazumder, 2013) إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على حالة الفقر والعوامل المتعلقة بالدخل لدى متلقي القروض الصغيرة في ريف الهند والتعرف إلى برامج القروض الصغيرة ودورها في الحد من الفقر وتحقيق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من المناطق الريفية في المجتمع الهندي، وإعطاء صورة عن كيفية الحصول على القروض الصغيرة لفقراء الريف وتأثيرها على حالة الفقر والعوامل ذات الصلة المتعلقة بالدخل من متلقي القروض الصغيرة،وتم جمع البيانات من مرحلتين من نفس العينة (أبريل 2012، وأبريل 2013) باستخدام المقابلات الشخصية من عينة تكونت من (360) مستفيداً من القروض الصغيرة.

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي على الدخل ومستوى المعيشة والحد من الفقر ويبدو أن الاستفادة من القروض كانت عاملاً رئيسياً في زيادة الدخل، والتقليل من حالة الفقر إلى حد معقول.

وفي دراسة كريشير وكوك (Krysher & Kock, 2010) والتي هدفت إلى تقييم برامج المنهج الصغير والذي استهدف الأفغان وتحديداً النساء حيث نهن يمثلن (60) من المجتمع الأفغاني وغالبيتهن يعملن في المجال الزراعي ويعلن أسرهن ضمن برنامج تنفيذ شبكة المواطنين للشؤون الخارجية (CNFA) من خلال مشروع التطوير الزراعي الأفغاني والممول من دائرة التمويل الدولية الأمريكية(USAD)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لمضامين البيانات الصادرة عن صندوق التنمية والتشغيل الخاصة بالقروض الممولة من هذا الصندوق لعامي (2013 و2014) بهدف الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المجتمع الأردني؛ وتعزى أسباب اختيار هذين العامين للتحليل إلى توافر البيانات والإحصائيات في الصندوق بحيث تتيح المجال لدراسة المشاريع الممولة من الصندوق مما يحقق أهداف الدراسة ويجيب عن تساؤلاتها.

الإطار النظري للبحث

1-1 التنمية الاقتصادية المرجوة للمجتمع الأردني:

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديموغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها:"سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو" كما تعرف أيضاً بأنها:"مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ويمكن تعريف التنمية بأنها:"مجموع السياسات التي يتخذها المجتمع، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. (خشيب طلال، 2014)

إذن التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستوى المجتمع ككل، والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات ومؤسسات اقتصادية ذات جودة أفضل من خلال شبكة أمان اجتماعي تحقق الأهداف المرجوة للمجتمع الأردني؛ لأن الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير ومفتوح ارتبط منذ نشأته بمحيطه الإقليمي وبالفضاء العالمي وكان على الدوام اقتصاداً مختلطاً قطاع عام وقطاع خاص، وقد أثر على الاقتصاد الأردني الانفتاح على السوق العالمية من خلال العولمة الاقتصادية ابتداءً من 2000-2009 حتى 2017 وقد كانت توجهات الدولة والمجتمع المدني نحو الاستثمار في المشاريع الكبيرة مثل (مجال الاتصال، والتعدين، والنقل، والطاقة، والمياه) إضافة إلى المشاريع الفردية والقصيرة والمتوسطة المساهمة في العملية التنموي للأردن.

2-2 خصائص المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني:

وفي ضوء المشاكل والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني تبرز أهمية تبني المشاريع الصغيرة والميكروية؛ لأنَّ معدل البطالة التي تبلغ حوالي 15% من قوة العمل، وعجز المشروعات المتوسطة والكبيرة أو المؤسسات الحكومية والتطوعية والقطاع الخاص عن مواكبة الزيادة في عرض العمل واقتصاص الفائض منها، فالبطالة تشير ببساطة إلى تعطيل جزء من الموارد الاقتصادية عن الإسهام في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يبعدنا عن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة، إضافة إلى الآثار السلبية في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاستقرار الأمني وغيرها. International Labor Organization (ILO, 2013)

وترتبط البطالة بعلاقة سببية مباشرة مع الفقر في ظل ضعف القدرة الشرائية للأفراد، ومن ناحية أخرى فإن مشكلة البطالة والفقر ستزيد من الفجوة القائمة بين قيمة الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي وبالتالي انخفاض الوفر المتحقق من رؤوس الأموال المتاحة أمام المستثمرين في ظل المديونية العالية للأردن، وبالتالي تظهر هنا حاجة الاقتصاد الأردني إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولهذا يعتمد الاقتصاد الأردني في تكوين ناتجه المحلي على قطاع الخدمات، والذي يشكل تقريباً ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، بينما تساهم القطاعات الأخرى بنسبة منخفضة نسبياً من الناتج المحلي، وفقاً للمعلومات الإحصائية. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2012).

ويسعى صندوق التنمية والتشغيل إلى تقديم خدمات التمويل للمقترض بإحدى الطرفين إما مباشرة أو غير مباشرة والمشاريع المباشرة من خلال تمويل الأفراد المؤهلين بحرفة أو مهنة من حملة الشهادات الجامعية بقروض سقفها يصل إلى (15,000) دينار لكل قرض، تسدد خلال (6) سنوات مع مهلة سداد لأول (6) أشهر بمعدل مرابحة (5)% سنوياً شريطة إقامة مشاريع مرخصة ومسجلة بشتى القطاعات (التقرير السنوي لعام 2012 صندوق التنمية والتشغيل).

وفي العام 2012 بلغ عدد المشاريع الممولة عبر هذا البرنامج (960) مشروع بقيمة تصل إلى (3,409,705) دينار أي بنسبة 20% من إجمالي الإقراض المباشر كما

وفرت (1278) فرصة عمل.

وتمثلت برامج صندوق التنمية والتشغيل المباشرة كما يلي:

1- برنامج إنشاء المشاريع الجديدة.
2- برنامج تطوير المشاريع القائمة.
3- برنامج إقراض المشاريع الريادية.
4- برنامج تمكين المرأة الريفية.
5- برنامج تمويل متقاعدي الضمان الاجتماعي.
6- برنامج تمويل الأقساط الجامعية.
7- برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر.
8- مشروع دعم التمويل الدقيق.

- **التمويل غير المباشر:**

يمثل أحد برامج الصندوق الإقراضية الذي يقوم على إقراض مؤسسات وهيئات تتمتع بالقدرة المؤسسية والانتشار الواسع في المحافظات، بالإضافة إلى السيرة الائتمانية الجيدة، بهدف إعادة الإقراض للفئات المستهدفة من الصندوق في مناطق عمل هذه الهيئات، وتصبح هذه المؤسسات الوسيط كأذرع مساندة لتحقيق أهداف الصندوق، إذْ بلغ إجمالي الأقراض غير المباشر (1,500,000) دينار لعام 2012، تم إقراضها لمؤسسات التمويل الميكروية MFIS ويعتبر صندوق التنمية والتشغيل مظلة لمؤسسات التمويل الميكروي فهو يقوم بإقراض مبلغ تتراوح ما بين نصف مليون دينار إلى مليون دينار لكل مؤسسة سنوياً، لإعادة إقراضها للمواطنين لتتوزع على إنشاء المشاريع الفردية والمشاريع الميكروية، الرسمية وغير الرسمية، شريطة تخصيص ما لا يقل عن 30% من مبلغ التمويل لخارج مراكز المحافظات حيث تم خلال عام 2012 تمويل المشاريع الصغيرة بمبلغ 500 ألف دينار، صندوق إقراض المرأة 500 ألف دينار(صندوق التنمية للتشغيل، التقرير السنوي 2012).

جدول رقم (1):

إحصائية بالقروض الممولة حسب المحافظات وحجم التمويل وفرص العمل بحسب الجنس ذكور وإناث للأعوام من 2013 –2014

المحافظات	2013/1/1 – 2013/12/31						2014/1/1 – 2014/12/31						ملاحظات
	ذكور			إناث			ذكور			إناث			
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	
العاصمة	444	23918908	1075	842	16276885	985	458	3279855	913	1233	29836451	1365	
إربد	493	16775192	872	612	1294321	839	399	21500666	847	450	129382905	686	
الزرقاء	190	719545	288	579	860036	591	190	9856344	317	230	657139053	262	
البلقاء	171	7016804	243	424	755220	448	177	908321077	193	641	154997902	712	
معان	117	556900	201	456	75863074	490	128	15215304	280	377	1249900	453	
الكرك	188	642661	285	548	935500	605	201	10727386	290	678	143386206	703	
الطفيلة	168	637000	300	420	653200	470	207	115112201	350	283	64400	339	
المفرق	100	516508	233	336	733200	385	158	95728210	311	581	139962902	650	
مادبا	96	436200	129	315	50050945	322	121	88730525	210	332	754900	337	
عجلون	167	5739664	298	223	441128	281	183	7721720	316	452	110104804	552	
جرش	118	347760	206	173	322719	205	181	64455225	316	336	666105	375	
العقبة	93	189200	113	413	597626	433	45	198951052	68	227	517500	250	
المجموع	2363	93908008	4153	5340	94797787	6054	2448	4528628	4399	5820	14231539	6684	

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل لعام 2013 – 2014.

جدول رقم (2):
إحصائية بالقروض الممولة حسب المحافظات وحجم التمويل وفرص العمل بحسب الجنس ذكور وإناث للأعوام من 2015 – 2016

المحافظات	2015/1/1 – 2015/12/31						2016/1/1 – 2016/12/31						ملاحظات
	ذكور			إناث			ذكور			إناث			
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	
العاصمة	328	3,124800	579	819	2584690	906	490	4013,176	1261	236	1,58466	465	
إربد	368	3116609	796	618	1917708	477	376	2763683	800	196	1,321,167	401	
الزرقاء	141	1036681	307	437	1138810	496	199	1,445353	481	46	312200	112	
البلقاء	169	1264657	321	447	1219834	488	221	1,527844	535	106	739345	261	
معان	107	110071	249	200	772250	267	223	3511,784	766	129	1,680150	381	
الكرك	177	1337080	367	601	1700604	712	423	2641549	716	190	1,918681	559	
الطفيلة	170	1413605	322	272	1035562	348	275	3722353	849	141	1,690911	403	
المفرق	118	776839	216	626	1718652	714	285	1935374	590	359	2,069804	714	
مادبا	140	1572680	264	334	1062467	360	477	480895	17676	229	2,952360	873	
عجلون	146	1094607	373	311	991771	433	199	1,608626	458	135	906447	284	
جرش	151	1154298	317	305	804884	344	139	899684	263	68	441828	157	
العقبة	45	549335	136	158	398808	170	47	547000	144	25	318590	78	
المجموع	2060	1741261	4152	5128	15346040	5982	3164	31446004	8630	1860	15909910	4688	

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل لعام 2015 – 2016.

وأوضحت البيانات بالجدولين رقم(1، 2) أن النظام الاقتراض في جميع محافظات الأردن يؤكد أن أعلى نسبة تمثلت في المشاريع الاقتراضية للإناث في محافظة العاصمة كونها أكثر عدد بالنسبة للإسكان إضافة إلى تشجيع الدولة لمشاركة المرأة بسبب زيادة عدد الإناث خريجات الجامعات في التخصصات المختلفة وزيادة الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأسرة الأردنية بينما نجد أعلى نسبة اقتراض الذكور في محافظة إربد وأقل نسبة في محافظة العقبة، وأقل نسبة للإناث في محافظة جرش ويدل هذا التباين على أن كل مجتمع محلي يتسم بثقافة لتقبل للمشاريع الريادية التي تساعد المجتمع المحلي الخروج من البطالة والفقر لدى الشباب والمرأة كما نلاحظ من خلال الجدولين رقم (1، 2) أن المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على جميع المحافظات دون استثناء رغم أن هناك تفاوت في الاقراض إلا أنه يؤكد أن الصندوق ينص بشكل مستمراً ابتدءاً من 2013 إلى 2016 تقديم القروض في المجالات المختلفة لتساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة للمرأة والشباب والأسرة، ويتضح من خلال الجدول أن محافظة العقبة وجرش مثلت أقل نسبة من المشاريع عن بقية المحافظات الأخرى.

جدول رقم (3):

إحصائية بالقروض الممولة حسب قطاع المشروع، وحجم التمويل بحسب الجنس ذكور وإناث للأعوام 2013–2016

نوع المشروع	2013/12/31 - 2013/1/1				2014/12/31 – 2014/1/1				2015/12/31 – 2015/1/1				2016/12/31 – 2016/1/1			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل
زراعي	0	0	0	0	0	0	0	0	1	15000	1	8,000	0	169000	0	
صناعي زراعي	2	19000	0	0	0	0	0	0	14	335250	4	24,300	12	304158	7	105000
صناعي	23	357900	5	37300	26	363070586	5	55500	134	1,882632	15	229000	20	304158	7	79500
حرفي	24	113550	5	27300	25	166035586	8	38200	108	965179	17	123400	27	395116	6	64000
خدمات	45	8968767	46	391295075	58	89303077	51	62844313	143	1,776391	115	1,149763	21	425420	25	228300
سياحي	30	268000	2	7000	38	388300	4	49400	102	1,561250	32	375,800	19	280119	4	92000
قطاع منزلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تمكين المرأة الريفية	4	5400	166	326100	11	19000	443	874000	1	3400	3991	7978724	0	0	0	0
قروض طارئ	15	73317	10	48509	39	202255	26	106904	119	473426	118	483650	11	62173	4	16765

نوع المشروع	2013/12/31 - 2013/1/1				2014/12/31 – 2014/1/1				2015/12/31 – 2015/1/1				2016/12/31 – 2016/1/1			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل	العدد	حجم التمويل
تجاري	301	96533604	608	784650	261	124742074	696	1231198	1437	10528732	834	4971403	367	4844909	176	2284900
المجموع	458	327984989	1233	298364512	458	124742074	1233	65199515	2060	37541261	5128	15346040	477	6480895	229	29523

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل 2013 – 2016.

ويوضح الجدول رقم (3) بحسب القروض الممولة، ونوع المشروع، وجنس المقترض، وحجم التمويل خلال الفترة من 2013 إلى 2016 للقطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تستفيد من التمويل الاقتراض التي تدخل ضمن المشاريع الريادية ويلاحظ أن القطاع التجاري والخدمي استحوذ على النصيب الأكبر من حجم التمويل للجنسين في أغلب المجتمعات المحلية الأردنية، بينما نجد القطاعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة في قطاع الزراعة أقل القطاعات الاقتصادية تمويلاً، وذلك بسبب هجرة الشباب إلى المدن الرئيسية للبحث عن الأعمال الخدمية والحكومية والاستمرار في التعليم الجامعي البعيد عن التخصصات في المجال الزراعي، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور اقتصادي واجتماعي يزيد من الإنتاج المحلي ويقلل الهجرة من الريف إلى المدن وتمكين المرأة والشباب والتخلص من ثقافة العيب.

ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن عدد المستفيدين من تمويل القروض بحسب الجنس وحجم التمويل بين محافظات المملكة تتفاوت بشكل بسيط بين السنوات ابتداءً من 2013 إلى 2016 وكانت أعلى نسبة بين الذكور في عام 2016 تمثل عدد (2490) وبالنسبة للإناث كانت أعلى نسبة في عام 2014 وتمثل عدد (1233) المرأة مستفيدة بالعاصمة، وأما محافظة العقبة فكانت أقل نسبة ما بين المحافظات إذْ مثلت نسبة (93) من المستفيد من الذكور، وأما الإناث فكانت نسبة (413) مستفيدة من الإناث، وهذا يؤكد أن هناك اختلاف في الثقافات وتقبل العمل في المجالات المختلفة كما أن مؤشرات الأثر على مستوى صاحب المشروع في زيادة الدخل ورفع مستوى مهاراته الإنتاجية والفنية التي سوف تحسن من مستوى المعيشة له ولأسرته وتقليل مخاطر الفقر والمديونية والاستمرار في نمو المشروع.

ومن هذا المنهج وعددهم(549) مستفيداً، منهم(165) مستفيدة، وكان أغلبهم منخرطين في العمل الزراعي، إذْ ويتضح من خلال النتائج أن دخل المستفيدين قد زاد، كما تحسنت أوضاعهم المعيشية واستطاعوا توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم بما في ذلك التعليم، وبينت النتائج أن النساء استطاعت تملك مشاريع زراعية في أماكن إقامتهم حيث أن النساء في تلك المناطق ممنوعات من العمل خارج منازلهن أو مدنهن أوصت الدراسة بضرورة خلق برامج تركز على النساء وإجراء من الدراسات حول برامج المنهج ودورها على حياة المستفيدين منها.

جدول رقم (4):

إحصائية بالقروض الممولة حسب الفئة العمرية والجنس للمدة من عام 2013 – 2016

الفئة العمرية	2013/12/31 – 2013/1/1						2014/12/31 – 2014/1/1						2015/12/31 – 2015/1/1						2016/12/31 – 2016/1/1					
	ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث		
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل
أقل من20	26	372500	148	0	0	0	39	424800	107	24	48500	24	14	98000	7	26	74000	20	0	0	0	0	0	0
30 – 21	900	27890032	1205	1497	24802997	1611	953	45328640	1389	1788	4270855	1928	122	958412	167	429	765817	221	203	2721423	758	62	77301527	223
40–31	575	23933596	985	1760	32708849	2019	625	37805030	1179	1825	46507555	2190	74	84479697	159	215	65293337	247	178	26186453	706	99	12601450	380
50–41	528	22540356	1151	1273	2239800	1469	502	30407953	969	1362	32682590	1586	73	83900254	159	214	768600	279	75	96606890	256	63	864400	260
أكثر من 50	334	15819022	664	810	1488295	955	329	27496651	755	821	19887188	956	46	453700	93	115	304200	142	21	174757051	47	5	54800	10
المجموع	2363	93908008	4153	5340	94797787	6054	2448	4528628	4399	5825	14227039	6684	329	31939115	585	819	52655504	906	477	64808947	1767	229	29523603	873

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل 2013–2016.

ويتضح من خلال الجدول رقم (4) أن القروض الممولة حسب الفئة العمرية والجنس كانت الفئة ما بين 21–30 سنة من الذكور أعلى نسبة بين الفئات العمرية، وأما فئة الإناث فكانت الفئة العمرية ما بين 31–40 كانت أقل بين الإناث مما يؤكد أن فئة الشباب هم أثر استجابة واستفادة من المشاريع والقروض وحجم التمويل المتوسط والصغير، ونجد أن الفئة العمرية العاطلة عن العمل هم أكثر استفادة من التمويل للحد من الفقر والبطالة إضافة إلى تحسين مستوى دخل الفرد أو الأسرة.

جدول رقم (5):

إحصائية بالقروض الممولة حسب شريحة الدخل للمدة 2013 – 2014

شريحة الدخل	2013/12/31 – 2013/1/1						2014/12/31 – 2014/1/1					
	ذكور			إناث			ذكور			إناث		
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل
100 – 0	79	574900	239	84	152200	93	16	146266202	28	38	70300	38
200–100	512	1400189	738	950	1693055	1123	17	48300	15	130	282556	136
300–200	744	2119997213	1296	2159	3515956743	2356	119	573960	187	441	994534	456
400–300	519	16226224	694	1425	2340577	1522	128	743050	211	287	583570	308
500–400	255	1286886863	469	490	1007808	606	55	743710793	191	108	281550	148
500	284	2386405313	717	232	770181956	354	123	1024097994	281	229	77113512	279
المجموع	2363	9390800789	4153	5340	9479778699	–	6054	3279384989	913	–	298364512	1365

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل 2013 – 2014.

جدول رقم (6):

إحصائية بالقروض الممولة حسب شريحة الدخل للمدة 2015 – 2016

شريحة الدخل	2015/12/31 – 2015/1/1						2016/12/31 – 2016/1/1					
	ذكور			إناث			ذكور			إناث		
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل
100 – 0	3	36800	13	4	13936481	3	17	225500	68	9	115000	35
200–100	59	438820	80	83	299178	84	37	374075	88	17	170775	30
300–200	62	606573	100	96	281032939	99	282	3818649498	1048	140	1823140	544
400–300	7	57982	8	141	334319526	144	119	1694100	482	60	781550266	249
500–400	4	120165441	37	6	118000	26	17	29829381	66	1	16000	11
500	5	201467	26	4	16000	4	5	70276408	15	2	45894996	4
المجموع	140	139647	264	334	1062466946	360	477	6480894716	1767	229	2952360262	873

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل 2015 – 2016.

وأشارت البيانات الواردة في الجدولين رقم (5، 6) أن أكبر شريحة من الجنسين ذكور وإناث هم من يتقاضون تمويل إقراض يتراوح مما بين 200–300 دينار أردني مما يؤكد أن الفئات المستفيدة كانت من الطبقات الاجتماعية الفقيرة التي لم تستطيع أن تحسن من مستواها المتدني بسبب ضعف الدخل الشهري وأصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المنقذة لهذه الفئات، بينما نجد أقل فئة بين الجنسين يتقاضون دخل ما بين 0–100 دينار أردني بسبب تدني مستواهم المادي والتعلمي والمهني، أي لم تكون لديهم مهارات تجعلهم ينافسوا بشكل أكثر فاعلية مما يجعل الصندوق يقوم بإعداد التدريب النوعي لكي يشمل جميع المحتاجين للقروض المتوسطة والصغيرة ويتضح من الجدولين رقم (5 ، 6) أن عام2013 كان للإناث الحظ الأوفر في مختلف محافظات المملكة وفي محافظة عمان العاصمة كان الإقبال على المشاريع الاقراضية من أجل تأسيس مشاريع صغيرة

ومتوسطة بنسبة أعلى من الذكور هذا يؤكد أن المرأة الأردنية لديها استعداد من الاندماج في سوق العمل الاقتصادي بأنواعه المختلفة إذا توافرت الإمكانيات التي تساعدها على تلبية احتياجاتها الأسرية. ونجد من خلال الجدولين رقم (5، 6) أن فئة الدخل من 300–400 كان حجم التمويل وعدد المستفيدين من القروض كانت تمثل أعلى نسبة من شريحة الدخل 400 – 500 ومن شريحة الدخل 500 دينار أردني، وذلك أن هذه الفئة تحتاج إلى زيادة الدخل وتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي، ويتضح من الجدولين رقم (5، 6) أن عدد الفرص وحجم التمويل الأول شريحة ب الدخل قد تم دعمها من قبل الصندوق؛ لأنها أكثر الشرائح حاجة إلى تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد والأسرة.

جدول رقم (7):

إحصائية بالقروض الممولة حسب المؤهل العلمي والجنس للمدة 2013– 2016

المؤهل العلمي	2013/1/1 – 2013/12/31						2014/1/1 – 2014/12/31						2015/1/1 – 2015/12/31						2016/1/1 – 2016/12/31					
	ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث		
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل
غير محدد	26	317200	106	41	76100	46	14	234500	66	31	12800	48	6	295000	47	0	0	0	8	416000	8	1	2500	68
دون الإعداد	79	155350	102	383	574300	698	7	24400	13	44	68000	44	7	33500	10	52	102000	52	94	1050100	219	85	72310212	305
إعدادي	293	94992662	490	937	1458750	1005	58	264450	91	231	464350	242	47	335800	63	206	627800	233	484	49173554	601	254	19687289	361
ثانوي	1466	50020100	2443	3113	5417555	3547	232	13317976	410	717	1446858	755	149	1240675	222	396	1173054	426	1899	17897231	2600	1071	86677661	4968
مؤسسة التدريب	42	456500	184	10	45500	18	7	61900	16	1	3400	1	1	3246969	0	1	2000	1	66	803500	33	14	77800	223
كلية متوسطة	103	51629095	206	356	6925951	414	31	26052059	69	88	30014312	108	19	111900	27	52	248300	83	121	11657761	364	122	11071438	336

المؤهل العلمي	2013/12/31 – 2013/1/1						2014/12/31 – 2014/1/1						2015/12/31 – 2015/1/1						2016/12/31 – 2016/1/1					
	ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث			ذكور			إناث		
	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل	العدد	حجم التمويل	فرص العمل
جامعي	351	19320696	616	496	11814942	618	107	10118168	230	121	572894	167	98	1235397	210	112	468145	111	471	48920408	804	300	31303290	1280
تكثير جامعي	3	61453634	6	4	33500	8	2	90000	18	0	0	0	2	55000	6	0	0	0	3	79500	5	1	20000	11
المجموع	2363	93908008	4153	5340	94797787	6054	458	32794850	913	1233	29836451	1365	329	31939115	585	819	25655504	906	3146	3122504	4634	1848	1572220	8552

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل 2013 / 2016.

ويتضح من خلال الجدول رقم (7) أن القروض الممولة حسب المؤهل العلمي والجنس للمدة من عام 2013 إلى عام 2016 ونلاحظ أن الأعلى من عدد المستفيدين من حجم التمويل وفرص العمل كانت من نصيب الإناث حوالي (3547) فرصة عمل أما نسبة فرص العمل للذكور حوالي (2443) فرصة عمل لحاملي الشهادة الثانوية وتلاها بقيت إلا عوامل ما عدى عام 2016 فزادت النسبة للإناث بحوالي (4968) فرصة عمل والذكور حوالي (1899) فرصة عمل مما يؤكد أن خريجي الثانوية في أمس الحاجة إلى فرص العمل؛ لأن الطالبية من الطبقة الفقيرة التي تدفع الأسرة بالأبناء إلى سوق العمل لكي تحد من البطالة والفقر التي تعاني منها الأسرة بالأبناء إلى سوق العمل لكي تحد من البطالة والفقر التي تعاني منها الأسرة التي لديها متوسط أعداد أفراد الأسرة أربعة أفراد، وإن زيادة القروض وفرص العمل للإناث يعكس اهتمام الحكومة الأردنية بالعنصر النسائي لتعزيز دورها ومساهمتها في الأنشطة الاقتصادية ومعالجة الكثير من القضايا الاجتماعية بالفقر والبطالة بين الخريجين من كافة المستويات التعليمية وبشكل عام، فإن حصة الإناث من إجمالي عدد القروض بلغت (65,3%) بينما الذكور (34,7%) وهذا يعني بالتأكيد، أن توجه الذكور نجو ريادة الأعمال وممارسة الأعمال التجارية يأتي في مرحلة متقدمة من التعليم مقارنة بالإناث الأمر الذي يؤثر بشكل مبار أو غير مباشر على مستوى أداء المشروعات والمهارات والمعارف اللازمة لإدارة المشروعات، ويتضح من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة القروض لكل مشروع حسب المؤهل العلمي وعدد فرص العمل وحجم التمويل العمل وعدد المستفيدين من القروض وحجم التموين كانت لحملة الدكتوراة أقل نسبة بين الذكور والإناث رغم أن حملة الدكتوراة هي القدرة على خلق فرص عمل مقارنة ببقية المؤهلات العلمية أما الأقل قدرة على استحداث فرص العمل من القروض التي تم الحصول عليها من الصندوق فهم من حملة شهادة دون الإعدادي.

أثر المشاريع الصغيرة الممولة للحد من الفقر والبطالة:

إن الاهتمام التنموي يجب أن يركز على بناء قاعدة إنتاجية قوية تبدأ من الجذور الأولية للإنتاج والتصنيع، وكذلك توفير قاعدة خدماتية ملائمة من هنا جاء الاهتمام بشكل عام

في عقد السبعينات حيث أولت خطط التنمية الاقتصادية عناية خاصة بها، واعتبر العديد من الباحثين أن المشروع الصغير هو النموذج الأكفأ في معظم القطاعات الاقتصادية في الأقطار النامية لكونه الأكثر ملاءمة لظروف تلك الأقطار من النواحي الاقتصادية في الأقطار النامية لكونه الأكثر ملاءمة لظروف تلك الأقطار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت أهمية مفهوم تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة في الأردن منذ عام 1937 حيث برزت مؤسسة الشرق الأدنى الأمريكية لتعمل في الأردن كنواة ينطلق منها تنمية وتطوير المشروعات الميكروية والصغيرة، وتقديم الخدمات الفنية اللازمة لضمان نشوئها واستدامتها، وقد سبق الأردن بذلك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهذه البرامج، ويمكن تخليص أهم أثر المشاريع الصغيرة على الفقر والبطالة (Minister of Social Planning, 2012).

1) تعتبر من أفضل الطرق للحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات المتوسطة والكبيرة.

2) للمشروعات الصغيرة والميكروية قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير كغيرها من المشروعات، ولديها أيضاً قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، وبالتالي المساهمة في توفير العملات الأجنبية ورفع مدخرات الدولة.

3) المشروعات الصغيرة تتكامل مع المشروعات الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها وبكلفة منخفضة.

4) تتميز المشاريع الصغيرة بكفاءة في استخدام الموارد الأولية والخامات المحلية المتاحة والمتوفرة.

5) تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة.

6) تتميز المشاريع الصغيرة بمحدودية منافستها من قبل الصناعة والخدمات المستوردة.

7) تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الرسمية.

8) تشكل إحدى أدوات توزيع الدخل في الدول النامية حيث التفاوت الكبير في توزيع الدخول.

9) تطوير روح المشارك والإبداع.

10) تخفيض المخاطرة وتوزيعها.

11) توفير خيار المشاركة العمالية لمجموعات المرأة والشباب والخريجين الجدد والعائدين من الخارج.

12) تتمثل المزايا الأخرى في استقلال الإدارة، سهولة التأسيس، التكيف مع المتغيرات المستجدة، اكتساب الخبرة من خلال التدريب العملي الذاتي التطوير المستمر للوصول إلى جودة الإنتاج والمنافسة.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي تضمنت الإجابة عن التساؤلات الرئيسة فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الأول: ما دور صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة والفقر في المجتمع الأردني؟ ويظهر في الجدولين رقم (1، 2) أن الصندوق استطاع من خلال البرامج الاقراضية أن يساهم في الحد من البطالة والفقر ومكن المواطنين من فتح مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجيات الجديدة للصندوق التي تعتمد على العرض والطلب وهو ما شجع جميع الفئات العمرية ولا سيما الشباب إلى الاستفادة من خدمات التمويل الإقراضية لكي يحقق أعلى نسبة مشاركة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وتعزيز التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وتحسين مستوى الدخل والمستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وأما الإجابة عن التساؤل الثاني: هل حققت المشروعات الصغيرة فرص عمل على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي للمقترضين؟ ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن الصندوق يسعى إلى تمكين الأسرة، والجماعات الفقيرة أو متدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل الإنتاجي، وذلك من أجل الإسهام في محاربة الفقر والبطالة من خلال البرامج الآتية:

1. توفير التمويل بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات والفئات المستهدفة بشروط ميسرة.
2. التأهيل وإعادة التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الإعداد لها أو صقل المهارات وتحسين الأداء في المهن التي ينتسب إليها المستهدف.
3. مساعدة الأفراد والجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية على تطوير قدراتها لكي تشاركه في تحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المستهدفة.

وأما الإجابة عن التساؤل الثالث:هل تقدم المشروعات الصغيرة فرص للاستثمار الآمن وتمكين المرأة بالمشاركة في العمل الاقتصادي والاجتماعي؟ واستطاع صندوق التنمية والتشغيل أن يشمل جميع المحافظات بالتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمرأة حيث مثلت العاصمة عمان أعلى نسبة لفرص العمل والعقبة أقل نسبة من المحافظات الأخرى في الجدولين رقم (1، 2) الذي أظهر حجم التمويل وفرص العمل للإناث على مستوى كل محافظة.

وأما الإجابة على التساؤل الرابع والأخير: ما واقع المشروعات الصغيرة وما المشكلات التي تواجه المقترض وأثرها على الأسرة والمجتمع المحلي؟ ويتضح من خلال الجداول الإحصائية أن القروض الصغيرة قد أدت إلى تحسين المستوى المعيشي للمقترضين في محافظة العاصمة عمان أكثر من المحافظات الأخرى.

وقد هدفت الدراسة إلى تتبع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين من خلال تقييم البرامج والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الفشل والنجاح، ومن خلال تحليل البيانات اتضح بأنها كانت متوسطة بمعنى أنها لم تصل لمستوى الممتاز ولم تتسبب القروض من إحداث نقلة نوعية كبير في طبيعة حياتهم عما كانت قبل القرض،ورغم أن المرأة من خلال الإحصائيات والتقارير الخاصة بالصندوق تفيد بأنها استفادت من التمكين في التوسع في الإقراض الصغير والمتوسط بشكل خاص عن الذكور.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسات أخرى أكدت دراسة لشبكة (Seep) أن برنامج الإقراض الصغير غالباً ما تؤدي إلى تمكين المرأة من أجل بناء الثقة بالنفس والاحترام الاجتماعي في المجتمع من خلال إكسابها المهارة في إدارة المشاريع القائمة بعد انقضاء مدة القرض الصغير التي ستحتل بدورها في زيادة التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف لصندوق التنمية والتشغيل في التوسع في برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى تصل إلى المشاريع الكبيرة في ظل زيادة الوعي المجتمعي بالمشاركة الحقيقية في الاقتصاد المحلي، ويتضح من خلال الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة من المقترضين في الفئة العمرية (21–30) تليها نسبة المقترضين من (31–40) في حين لم تشكل الفئة العمرية (20) فأقل لدى الذكور والإناث نسبة (2%)؛لأن القانون الأردني لا يعتبر من هم دون الثامنة عشرة من العمر مسؤولين مالياً والهدف من العمر تحديد نوعية النشاط الاقتصادي من خلال مرحلة النضج المهني والاجتماعي، إذْ يكون قد بدأ بتكوين أسرة جعلته يفكر بتحسين أو تنوع مصادر الدخل حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته اليومية تجاه أسرته، وبخصوص الدخل الشهري والجنس تظهر بيانات الجدولين رقم (5،6) وتوزيع قيمة الدخل الشهري لدى الذكور والإناث المقترضين الذين مثلوا أعلى نسبة بين الذكور والإناث كان الدخل الشهري يبدأ من 200–300 دينار شهرياً يليها نسبة المقترضين الذين تراوح دخلهم الشهري ما بين 300–400 دينار شهرياً وبهذا ليس مستغرب أن تزيد نسبة الذين اقترضوا ممن يقل دخلهم الشهري عن 200 –300 دينار؛ لأن ذلك يعني أنهم يعيشون بأقل من خمسة دنانير يومياً وهو لا يكفي بالتزامات المعيشة مما أدى إلى البحث عن القروض الصغيرة.

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي على الدخول ومستوى المعيشة والحد من الفقر ويبدو أن الاستفادة من القروض كانت عاملاً رئيساً في زيادة الدخل وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

التوصيات:

- ضرورة تنسيق وتكاتف الجهود بين مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط مع بعضها البعض.
- ضرورة إنشاء مؤسسات تسويقية للمنتجات الصناعية والزراعية والحرفية لكي تساعد المقترضين في الاستثمار والتوسع على مستوى محافظات المملكة.
- تحفيز المقترضين بمزايا ضريبية رمزية وعمل برنامج تأمين للمشروعات الصغيرة من خلال الصندوق لكي يضمن الاستدامة والتوسع أفقيا ورأسيا في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية للأردن.
- إكساب أصحاب المشروعات الصغيرة تدريب على نظم الإدارة الشفافة والحديثة للمشروعات المماثلة في بلدان أكثر نجاح وتميز.

- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويأتي ذلك من خلال المتابعة أولاً بأول.
- توجيه مؤسسات الإقراض إلى إشراك جميع المشتركين في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد يوم من كل عام للإعلان عن المشاريع المتميزة التي ساعدت في الحد من البطالة والفقر في المجتمع المحلي.

الخاتمة:

ضرورة تنسيق جهود مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط من خلال وضع خطة شاملة تؤدي إلى وضع برامج واضحة محددة ضمن المشروعات الحكومية للحد من البطالة والفقرة وتقليص الفجوة التنموية بين محافظات المملكة ومناطقها.

ويرى الباحث إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البادية و الريف والحضر ووضع آلية لعملية التقييم والتطوير الدائم لهذه المشروعات.

وإن الآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق تتضمن رفع المستوى المعيشي للفرد والأسرة والحد من الفقر والبطالة والتخلص من ثقافة العيب والاندماج الاجتماعي وتمكين الشباب والمرأة وتوثيق العلاقات الاجتماعية وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية وتحسين المستوى الصحي والتعلمي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

AIDMO، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط المغرب.

الأجندة الوطنية الاقتصادية للتنمية والتشغيل (2013).

البندي وعاصم كبوالين، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر.

التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام (2012)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

التقرير السنوي لعام (2012) صندوق التنمية والتشغيل.

الحايد ومحمود (2007)، دور المشاريع الصغيرة الممولة من الحد من الفقرة والبطالة في مناطق جيوب الفقر، دراسة ماجستير تكميلية، جامعة البلقاء التطبيقية.

الحديد وآلاء أحمد (2010)، أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة، دراسة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

خشيب، جلال (2014)، مفهوم التنمية الاقتصادية

دائرة الإحصاءات العامة (2012)، دراسة الفقر، نتائج أولية، عمان.

الدمّاغ، (2010)، تحليل دور الاقراض في تنمية المشاريع الصغيرة للمرأة في قطاع غزة.

رفاعي، أحمد حسين (2007)، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية (ط 5)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

زاهر، العابد (2015) تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والموسطة، تجربة الاتحاد الأوروبي قسطنطينة.

الزيود إسماعيل (2010)، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية جامعة البتراء، دار جلين الزمان، ط 1.

صندوق التنمية والتشتغيل (2012)، التقرير السنوية، ص 12.

قزع، عمر خلف (2013)، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتحرك، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل وزارة المالية في جمهورية العراق.

كير البافي وروابح (2015)، تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي، جامعة فتورى قسطنطينة.

نعمة الله ونجيب إبراهيم (2000)، دراسة في علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

هوستار ومعروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1.

الوقفي والقواسمة (2011)، إظهار واقع المشروعات الصغيرة في الأردن من وجهة نظر القائمين عليها.

Refrences:

Arabic Refrences:

AIDMO, Arab Industrial Development and Mining Organization, Rabat, Morocco.

Al-Bundy and Asim Kabwalin, Small Enterprises and Their Impact on Economic Development, Egypt.

Al-Damagh, (2010), Analysis of the Role of Lending in Small Enterprise Development for Women in the Gaza Strip.

Al-Hadid and Alaa Ahmad (2010), The Impact of Small Productive Loans on the Social and Economic Conditions of Beneficiaries in the Capital Governorate, PhD Study, University of Jordan.

Al-Haid and Mahmoud (2007), The role of small projects funded by poverty reduction and unemployment in poverty pockets, a supplementary master's study, Al-Balqa Applied University.

Al-Waqfi and Qawasima (2011), showing the reality of small enterprises in Jordan from the point of view of those in charge.

Al-Zeyoud Ismail (2010), The Role of Small Development Projects in Rural Development, University of Petra, Dar Glenn Al-Zaman, 1st Edition.

Annual Report (2012) Development and Employment Fund.

Department of Statistics (2012), Poverty Study, Preliminary Results, Amman.

Development and Employment Fund (2012), Annual Report, p. 12.

Economic and Social Report for the year (2012), Jordan Economic and Social Council.

Hostar and Marouf (2005), Studies in Economic Development, Al-Balqa Applied University, Safa Publishing House, 1st Edition.

Kerr Albafy and Rawah (2015), Encouraging innovation in small and medium enterprises, the European Union experience, Fatouri University of Constantine.

Khashib, Jalal (2014), The Concept of Economic Development

Nemat Allah and Naguib Ibrahim (2000), Study in Economics, Alexandria University Youth Foundation.

Qazaa, Omar Khalaf (2013), Small Business Projects in Iraq: Settling and Moving, An Applied Study on Projects Funded by the Ministry of Finance in the Republic of Iraq.

Rifai, Ahmad Hussein (2007), Scientific Research Methods, Administrative and Economic Applications (5th Edition), Wael Publishing House, Amman, Jordan.

The National Economic Agenda for Development and Employment (2013).

Zahir, Al-Abed (2015) Encouraging innovation in small and medium-sized enterprises, the European Union experience, Constantine.

المراجع الأجنبية:

International Labor Organization, (ILO) 2013, Employment Trends: Recovering From a second Jobs Dip, Geneva, ILO.

Krusher, G. and Kock, L. (2010), Tuse of micro grants to Mitigate Gender Inequity Farmers and Agree Business Entrepreneurs. DAL, 13-3-26549.

Mazum der, W. (2013) Micro-credit and poverty reduction, a case of Banglade prague Economic Papers, No. 3, pp: 65-76.

Minislry of Social Planning and International Cooperation, and UNDP 2012.

Nader m, Yasmin (2008), Credit and the Socioecomic Welfare of Women in Cairo, Cairo.

Impact of Projects Funded by Development and Employment Fund on Borrowers in Jordan: A Socio-Economic Study

***Ismail Alzyoud* ***

ABSTRACT

The study aims at identifying the role played by the Development and Employment Fund in Jordan to reduce problems of poverty and unemployment through loans provided in various Governorates of the Kingdom. At the same time, it aims to know what job opportunities provided by these small funded projects for borrowers at the family and community level, as well as trying to identify the investment opportunities offered by these projects, especially for Jordanian women in the urban, rural and nomadic areas. In order to achieve these objectives, the contents of the data related to projects financed by DEF for 2013 and 2014 were analysed. Study results revealed that small funded enterprises contributed in mitigating poverty and unemployment levels at funded governorates. In more details, it showed that the highest percentage of employment opportunities provided by the loans was in Amman and women benefited more than men from these loans. In light of these results, the study recommends the establishment of marketing institutions for the industrial, agricultural and handicraft products created by these small projects, and also to stimulate the borrowers with nominal tax benefits, and to provide programs for borrowers to sustain and expand their projects.

Keywords: Funded Projects, Loans, Development.

* Department of Sociology,The University of Jordan.
Received on 14/11/2018 and Accepted for Publication on 5/9/2019.